قرار المحكمة المركزية. وامرت باطلاق سراحه بكفالة مالية قدرها مليون شيكل. لكنها امرته، هو وزوجته، بايداع جوازي سفرهما لدى المحكمة (**هآرتس**، ٢٥/١/١٩٨٥).

ومن غندي الى تسور، حيث قامت الشرطة باعتقال الاخير، متهمة اياه بالحصول وبتسهيل اعمال بعض تجار الاراضي مقابل الحصول على منافع مادية منهم (**معاريف**، ٥/١٢/١٩٨٤). وبعد اقل من يومين على اعتقاله، طلب ممثل الشرطة من المحكمة تمديد فترة الاعتقال، لان التحقيق لم يستكمل بعد. وقالت الشرطة ان تسور متهم باصدار وثائق باطلة وبمحاولة حمل بعض شهود الاثبات في قضايا الفش والاحتيال، في موضوع الاراضي، على تغيير افاداتهم، وبالاساءة الى ثقة الجمهور به بصفته مستخدم دولة (**هآرتس**، ٦/١٢/١٩٨٥) وخلال التحقيق معه، اسمعته الشرطة تسجيلات لمكالمات هاتفية بينه وبين شخصيات بارزة في الليكود بشأن صفقات الاراضي في الضفة الغربية (**معاريف**، ٩/١٢/١٩٨٥).

ومن ناحية اخرى، وجهت الشرطة الى تسور تهمة قبض مبلغ ٣٧ مليون شيكل في العام ١٩٨٤، من بعض المقاولين وتجار الاراضي، كتبرعات لصندوق الليكود، في اثناء عمله. وتشير الصحف، بهذا الشأن، الى ان تسور بادر بذلك دون تنسيق مسبق مع اركان الليكود، مما اتاح له التصرف بالاموال كيفما شاء. وتقول الشرطة انه اخذ من هذا المبلغ عشرة الاف دولار لحسابه الخاص (**معاريف**، ١١/١٢/١٩٨٥). وقالت قاضية محكمة الصلح في تل ابيب، في معرض تبريرها لقرار تمديد فترة اعتقال المتهم آني تسور، ان لدى الشرطة ادلة تشير الى حصول آني تسور على مبالغ كبيرة من بعض الاشخاص عندما كان مساعداً لنائب وزير الزراعة. هذا فضلاً عن وجود ادلة اخرى لدى الشرطة لا يمكن الكشف عنها، حرصاً على مجرى التحقيق (**هآرتس**، ١/١/١٩٨٦).

اما محامي تسور، فادعى امام المحكمة ان شخصية بارزة في الليكود شاركت في اللقاء الذي تم في تل ابيب ـ قبل الانتخابات العامة الاخيرة ـ بين تسور وبعض تجار الاراضي، ومن بينهم شموئيل عبناف؛ وان تلك الشخصية قالت، في ذلك اللقاء، ان الليكود بحاجة الى الاموال وان هناك تطابقاً في المصالح بين الحزب والتجار (**المصدر نفسه**). وذكرت يديعوت احرونوت (١/١/١٩٨٦) ان نائب الوزير ديكل والشخصية البارزة هما الاذان طلبا من تسور جمع التبرعات لحساب حملة الليكود الانتخابية.

وكان تسور نفسه اكد ذلك فور اعتقاله، حيث قال امام المحكمة ان ما قام به ـ حين كان مساعداً لنائب وزير الزراعة ـ كان في اطار وظيفته ووفقاً لسياسة الوزارة ذاتها. واكد تسور، ايضاً، انه لم يبادر بأي عمل، وبأي شكل من الاشكال، تلقائياً، بل كان ينفذ الاوامر والتعليمات (**هآرتس**، ٦/١٢/١٩٨٥).

وبعد تمديد فترة اعتقاله مرتين، رفض قاضي المحكمة المركزية في تل ابيب طلب الادعاء العام باعتقال تسور حتى نهاية الاجراءات القانونية، وقرر اطلاق سراحه بكفالة مالية قدرها ٢٥ الف شيكل (**معاريف**، ٧/١/١٩٨٦).

اما المساعد الثاني لنائب وزير الزراعة، كلود ملكا، فاعتقل ايضاً بتهمة الحصول على رشاوى من بعض تجار الاراضي، مستغلاً صلاحيات منصبه. لكن قاضي محكمة الصلح امر باطلاق سراحه بكفالة مالية قدرها عشرة ملايين شيكل لعدم وجود ادلة كافية على تورطه في عمليات الرشوة. كذلك امره القاضي، بناء على طلب ممثل الشرطة، بعدم الاتصال بأي شخص له علاقة بالقضية التي اجري التحقيق معه بشأنها (**دافار**، ١٠/١٢/١٩٨٥).

وباعترافات تسور هذه، كان لا بد من الوصول الى ديكل. ولكن نظراً لحساسية الموضوع من ناحية سياسية، اجريت مشاورات بهذا الشأن شارك فيها المستشار القانوني للحكومة، البروفيسور اسحق زامير، وممثلون عن الادعاء العام، اتفق فيها على استدعاء نائب وزير الدفاع حالياً ونائب وزير الزراعة سابقاً، ميخائيل ديكل، للتحقيق معه بشأن صفقات بيع الاراضي المزورة في الضفة الغربية (**هآرتس**، ١٢/١٢/١٩٨٥). وبالفعل، استدعي ديكل